

تأليف

سمير بن أمين الزهيري

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الأحساء
ص.ب/ ٢١٠٤ هاتف ٥٨٥٠٧٠٢

الطبعة الأولى

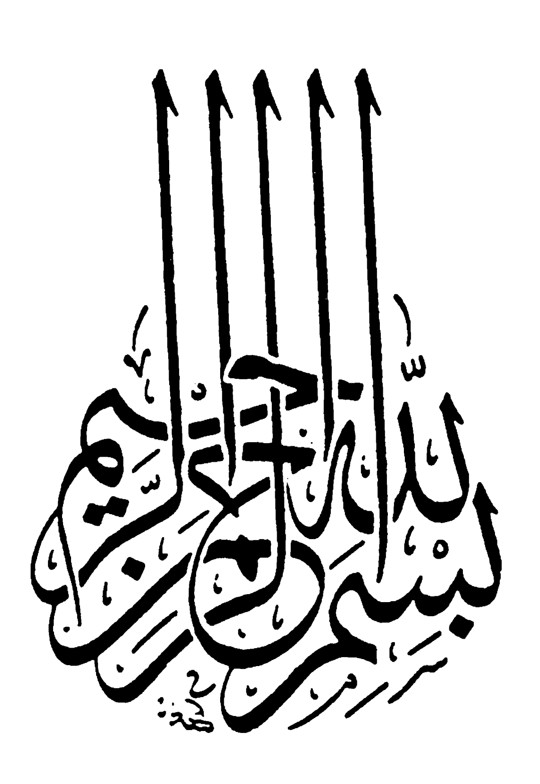
١٤١٢هـ



تأليف

سمير بن أمين الزهيري

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الأحساء
ص.ب ٢١٠٤ هاتف ٥٨٥٠٧٠٢


بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤادَ كُلُّ أُولَئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾

(سورة الإسراء: ٣٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾. (آل عمران: ١٠٢)

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾. (النساء: ١)

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾. (الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١).

أما بعد: «فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة

ضلالة، وكل ضلالة في النار».

وبعد: نحمدك ياربنا أن أرسلت رسلك للناس مبشرين ومنذرين، يعلمون الناس أحكام دينهم، لئلا يكون للناس على الله حجة.

ثم نحمدك أن جعلت لهؤلاء الأنبياء ورثة، ونحمدك أن اختصصت هذه الأمة بنبيك محمد ﷺ سيد ولد آدم، وخاتم الأنبياء.

ثم نحمدك أن جعلت العلماء هم ورثة الأنبياء، فإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر.

ومن هؤلاء العلماء ـ في عصرنا ـ بل رأسهم وكبيرهم، شيخنا وأستاذنا إمام أهل السنة والجماعة، شيخ المحدثين، العالم، العامل، الثقة، المأمون، الحجة، الإمام محمد ناصر الدين الألباني.

الذي فاق أقرانه، ومنحه الله عز وجل هذا العلم الشريف، والآن له ناصيته في الوقت الذي حُرمه قرناؤه، فحسدوه، ورموه بما ليس فيه، وبئست الخصلة في أهل العلم.

وقل من برز في الإمامة كشيخنا، ورد على المخالف إلا وعودي،

ولكن العاقل خصيم نفسه، وإمامنا بحمد الله ثبت في الحديث، حافظ لما وعى، شديد الإتقان، متين الديانة، فمن نال منه بجهل أو هوى فقد ظلم نفسه، ومقتته العلماء، ولاح لكل منصف تحامله، وجرح الناس برجله، ومن أثنى عليه، واعترف بإمامته ، وإتقانه فقد أصاب، وأجمل، وهدي، ووفق.

وما ظن الناس برجل قد:

أبـى الله إلا رفـعـه وعُـلُوّه
ولـيس لما يعـليـه ذو الـعـرش واضـع

ووالله لقد رأينا من رأينا من أهل العلم والفضل فما وجدنا فيهم من يقاربه، فكيف بمثله؟!

ولـو ذهبنـا نعـدد فضـائـل هذا الإمام لاحتجنا إلى كراريس وكراريس، وحسب العاقل المنصف أن ينظر في العالم الإسلامي قبل ظهور الشيخ، وبعد ظهوره ـ حفظه الله ـ فلقد كان الناس قبله لا يعرفون من الدين إلا ماعليه الآباء، بل كان المشايخ في هذا الزمان من المقلدة، غالبهم لا يعرف شيئاً من التحقيق العلمي للمسائل الشرعية، فضلاً عن احتجاجهم بكل ماهب ودب مما روي من الحديث.

أما الآن فبحمد الله ـ فضل الشيخ ظاهر لا يخفى على أحد. فلقد نشر السنة، وما من بلد إلا تأثر أهله بعلم الإمام، وتخطف الناس كتبه، وأقبل الطلاب والعلماء على دراستها، والتعلم منها. وألقى الله عز وجل لها الرواج والقبول، وأحيا الله عز وجل بإمامنا سنناً كثيرة كانت قد أميتت في كثير من البلدان الإسلامية، وانتشر علم الحديث، وكثر طلابه وأهله، وانتشر مذهب السلف، وقل من أحد إلا وللشيخ عليه فضل.

إلا أنه قد نشأ في زماننا هذا بعض الأحداث في العلم وفي السن، تزببوا قبل أن يتحصرموا، وابتغوا الشهرة، وحب الظهور، وما علموا أن من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، وأن الصوفية قد قالوا: حب الظهور يقصم الظهور.

والناظر في أحوال هؤلاء الذين دأبوا الرد على الامام يجد أن هناك صفات مشتركة تتوفر في أغلبهم منها:

(أ) الحداثــة:

وهي إما حداثة في العلم، فتجد الواحد من هؤلاء لا يحسن شيئاً من العلم، وربما لو سئل عن مسألة يحتاج إليها كل يوم لما عرفها، ومع ذلك يتصدى للرد على فحول العلماء، ويخطّىء هذا، ويصوب ذاك.

وهؤلاء مثلهم كمثل الذي رآه الأبّار إذ قال: كنت بالأهواز فرأيت رجلا قد حفّ شاربه، واشترى كتباً، وجلس للفتيا. فذكر له أصحاب الحديث.

فقال: ليسوا بشيء، وليس يسوون شيئاً.

فقلت: أنت لا تحسن تصلى.

قال: أنا؟

قلت: نعم. أيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا افتتحت، ورفعت يديك؟

فسكت.

فقلت له: فأيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا وضعت يديك على ركبتيك؟

فسكت.

قلت: فما تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا سجدت؟

فسكت.

فقلت: مالك لا تتكلم؟ ألم أقل: إنك لاتحسن تصلي أنت؟ إنما قيل: تصلي الغداة ركعتين، والظهر أربعاً، فالزم ذا خير لك من أن تذكر أصحاب الحديث. فلست بشيء، ولا تحسن شيئاً، فلا تذكر أصحاب الحديث.

وإما حداثة في السن: وهؤلاء للأسف كثروا في هذا الزمان، فتجد الواحد منهم حصل شيئا يسيرا من العلم ثم دخله الغرور، وظن من نفسه أنه أحمد أو الشافعي، مع أن المسكين لم يتأدب بعد بأدب الإسلام، ولم يعرف لعالمنا حقه، ولا تخلق بأخلاق السلف، فهذا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عندما رأى شيئا أنكره من جماعة كانت في المسجد، أسرع إلى دار ابن مسعود وأخبره.

فقال له ابن مسعود: فماذا قلت لهم؟

قال أبو موسى: ما قلت لهم شيئاً انتظار رأيك، أو انتظار أمرك!!

هذا ما كان عليه السلف بينما في هذا الزمان تجد القزم يتصدى للعالم بلا أدب، و بلا علم، ومن عجيب الأمر أنك تجد أحدهم في العشرين أو الثلاثين من عمره، وليس في مكتبته إلا القليل من المراجع، بل لا يعرف أسماء أكثر الأصول ـ هذا إن أحسنا به الظن وقلنا بأنه يعرف كتابة اسمه ـ ثم بعد ذلك يريد أن يرد على هذا العالم، وينتقد ذاك العالم!

(ب) ضحالة العلم.

فأنت عندما تقرأ في كتب هؤلاء الذين ردّوا على الشيخ لا تجد

عندهم كبير علم، وإنما هو التقليد، ونصر ما كان عليه الآباء والأجداد، وكتب القوم خير شاهد على ما نقول.

(جـ) الأهواء.

وهي كثيرة ومتشعبة، فنجد في زمرة هؤلاء أناساً قد تعددت مشاربهم، واختلفت سبلهم، ومع هذا قد اجتمعوا على هدف واحد، وهو النيل - وإن استطاعوا القضاء - على الألباني فحسن.

وقد قلت لأحد هؤلاء ذات مرة: تريدون هدم الألباني؟.

فقال بكل تبجح: نعم.

قلت: وأنا معكم، ولكن بشرطين.

فقال: ما هما؟

قلت: الأول: أن يكون ما تريدونه بحق، وليس بظلم وتعدي. والثاني: أن تأتونا بمن يملأ مكان الشيخ في العالم الإسلامي. فبهت الذي ظلم.

وما الشيخ وهؤلاء إلا كما قال القائل:

أقلوا عليهم ويلكم لا أبا لكم
من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

وهيات هيهات أن يسدوا مكان الشيخ.

ونحن نقول لأهل هذه الأهواء جميعاً سواء كانوا من أصحاب البدع، أو الصوفية، أو المقلدة، أو من أهل الحسد، نقول لهؤلاء جميعا: هذا شيخنا، شيخ الإسلام، فأتونا بجميع مشايخكم، وما أظنهم إن جاؤك بعظيم سيأتونك بأكثر من غلام للشيخ.

(د) حب الظهـــور.

وهذه آفة قد عمت الكثير من هؤلاء، فلقد حسدوا الشيخ على مكانته التي أنزله الله إياها .وعلى ما حباه من العلم .وأرادوا أن تكون لهم نفس مكانة الشيخ، وإن لم تكن كذلك، فلا أقل من أن يُعرفوا. ومن هنـا بدأوا في الـرد على الشيخ ليدخلوا في زمـرة الرادين على الألباني، وكثير منهم نكرات ما عرف إلا برده على الشيخ. وما عرف هؤلاء أن حب الظهور يقصم الظهور.

وليتهم جاؤوا بعلم في ردودهم تلك، ولكن أنى لهم! فأغلبهم ربما لا يحسن كتابة اسمه، وقصارى ما عند أمثلهم أنهم يأخذون من كتب الشيخ ويردون عليه، قصـدهم في كل ذلـك حب الظهور والتغرير بالعامة، وزاد من أمر هؤلاء أن الشيخ ـ حفظه الله ـ سكت عنهم، فظنـوا أنفسهم على صواب، ومـاذاك بصواب ولكن المدح والذم عند الشيخ سواء.

ولذلك وجب على طلبة العلم عامة، وعلى تلاميذ الشيخ خاصة

ـ وهم بحمد الله لا يخلو منهم بلد ـ أن يهبوا للذب عن الشيخ، وأن يتصدوا لهؤلاء المتعالمين، حتى يعرف كل قدره، وحتى لا يغرر بالناس، ويُعرف من يتكلم في من؟

وليس هذا انتصاراً للشيخ بالباطل، وإنما هو الحق الذي نعتقده، وندين الله به، والدفاع عن الشيخ إنما هو دفاع عن سنة محمد ﷺ.

هذا ولست هنا أذيع سراً إن قلت: إن هناك من يزعم أنه سلفي، إلا أنه لا يكف عن ذم الإمام العلامة الألباني، ويصفه بأوصاف لا تليق بعوام المسلمين فضلاً عن إمامهم، وعالمهم، وكبيرهم، وهذا وأمثاله قد اختفوا خلف بعض أصحاب الأهواء والأغراض، يحركونهم، ويعاونونهم، دون أن يظهروا، وما ذلك لعلمهم بقوة الحق الذي عليه الشيخ، وتهافت الباطل الذي عليه، ثم خوفهم من انفضاح أمرهم بين أهل السنة والجماعة، وحرصهم على مكانتهم عند طلاب العلم وأهله، إن كانت لهم مكانة.

ولكني أقول لهؤلاء: لا يليق بكم كرجال مثل هذه التصرفات، وأنا أدعو الله عز وجل أن يهديهم، وأن يعودوا إلى رشدهم، وأن يضعوا أيديهم في يد الشيخ من أجل نصرة هذا الدين، فإن لم

يفعلوا، فلا أقل من أن يكفوا أذاهم عن الشيخ، ليسير في مسيرته المباركة.

هذا وقد ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من الردود على الإمام، وكأنها حملة قد نظمت، ولكن بعض هؤلاء قد أفتضح أمرهم، لما قام من إخواننا مَنْ يرد عليهم.

ورسالتي هذه في الرد على آخر ما صدر من الانتقادات للشيخ الألباني، ذلك الكتاب الأسود، ألا وهو «نظرات في السلسلة الصحيحة..».

أحدث الردود

على شيخنا، شيخ الاسلام

صدر هذا الرد في شهر رمضان الماضي سنة (١٤١١هـ) في رسالة موسومة بـ «نظرات في السلسلة الصحيحة للشيخ ناصر الدين الألباني. الجزء الأول. كتبها: أبو عبد الله مصطفى بن العدوي. وأبو لؤي خالد المؤذن»!!

وقد تعرضا في هذه النظرات للمئة حديث الأولى، فكانت المحصلة رد سبعة عشر حديثا، هذه أرقامها [١١، ١٢، ٢١، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٤٧، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٧، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ٨٧، ٩٦، ٩٨]

ولله درهما فما أصابا ولا في حديث واحد!

وقد بينا الباعث على تأليف الرسالة في المقدمة، وبعد أن ذكرا أن الشيخ «من أعرف الناس بعلوم الحديث» ـ قلت: بل هو أعرف وأعلم الناس بعلوم الحديث ـ وأن كتبه قد شاعت وتداولها الناس. فقد أحبا أن ينظرا في هذه السلسة بشيء من التحقيق والتدقيق، لمعرفة منهج الشيخ الذي يسير عليه!

وهنا أنصح كل إخواني المشتغلين بهذا العلم الشريف خاصة، وبعلوم الشريعة عامة أن يقبلوا على ما ينفعهم وينفع الأمة، وأن لا يدخلوا فيما لا يحسنونه، فمن حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه، ومن هذا الباب الرد على علماء السنة، وأئمة الدين، وأعلام الأمة، وليس معنى هذا أننا نقول بعصمة العلماء، وننفي الزلل والخطأ عنهم. لا. لكن يبدأ الإنسان بالأهم فالمهم. فيبدأ طالب العلم بالطلب، ثم بالحفظ والفهم، ثم بالعمل، ثم ينشر علمه بين الناس، ثم بالذب عن حياض الدين وبيضة الإسلام، ويكون من ذلك الرد على أهل البدع والأهواء، لاعلى ثقات العلماء.

وأما من كان مشغوفاً بالردود، وتتبع الآخرين، فيجب عليه أن يراعي عدة أمور منها:

١ - **حسن النية**: فالمسلم كل أعماله لابد أن تكون خالصة لوجه الله عز وجل، ولا ينبغي له أن يطلب بعمل يحسبه شرعياً مأرباً من مآرب الدنيا كشهوة الشهرة، وحب الظهور، وغير ذلك، والنبي ﷺ قال: «**إنما الأعمال بالنيات**».

٢ - **نفع المسلمين**: فمن هيأ الله عز وجل له أسباب طلب العلم، كانت مسؤليته أكبر من غيره؛ لأنه مطالب ببيان شرائع

الله عز وجل وأحكامه للناس على قدر طاقته وعلمه. فلا يصرف وقته في شيء غير نافع ولا مفيد.

٣ ـ **الذب عن الدين**: وذلك بنشر السنة، ومحاربة البدعة وأهلها، وأنا أظن أن كلا من الأخوين يعرف من هم أهل البدع، وإن كانا يجهلان ذلك فنحن ندلهما. وقد كان يكفي الأخ مصطفى أن يرد على بلديه أستاذ الحديث الذي أتى بكلام يدل على ضلاله، وعظيم بدعته، ومن شاء فليرجع إلى كتب الرجل، كمقدمة كتابه في الحج وغيرها، وأسأل الله عز وجل أن يهيء من الأسباب مايساعد على كشف افتراءاته.

وبعد هذا نأتي إلى نقاش سريع لهذه النظرات[1]. فأقول: أما

١ ـ **الادعاء بعدم تقليد الحافظ في الحكم على الرجال**:

فهذا مجرد ادعاء فقط، ولا أدري لماذا ورطا نفسيهما بهذا القيد، فأنا لا أرى ضيراً من تقليد غير المتمكن للحافظ.

وعلى أية حال فلم يفيا بهذا الشرط، وهذه بعض الأمثلة التي قلدا فيها الحافظ.

---

(١) وقد كنت أتمنى من الأخوين أن ينقحا كتبهما أولا وقبل الاشتغال بكتب غيرهما، ففيها الكثير مما يحتاج إعادة النظر.

١ ـ المغيرة بن سعد بن الأخرم. قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص ٥٤٣): مقبول. أي: حيث يتابع وإلا فلين. أهـ. ص ١٣.

٢ ـ عمرو بن عبدالله الحضرمي. قال عنه الحافظ في «التقريب»: مقبول. أي: حيث يتابع، وإلا فلين. أهـ. ص ٢٠.

٣ ـ عمرو بن علقمة بن وقاص. قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص ٤٢٤): مقبول. ومعناه: أنه يحتاج إلى متابع أو شاهد[٢] (!). أهـ. ص ٣٢.

٢ ـ الجرأة في الحكم على الأحاديث بدون علم:

لا يخفى على أحد من المشتغلين بهذا العلم الشريف ـ خاصة من يتصدى للرد على الألباني ـ أنه إذا أردنا أن نحكم على حديث فلابد أن نستوفي طرق الحديث وشواهده قدر الطاقة، بحيث لا

---

(٢) كذا قالا، وهذا أيضا من الاجتهاد.

يكون هناك قصور واضح في البحث والتتبع؛ لأن الحكم سيتعلق بكلام سيد البشر محمد ﷺ، وحتى لايدخل الباحث تحت قوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وإذا كان بعض العلماء أدخل الذي يلحن تحت هذا الحديث، فكيف بالذي يصحح ويضعف بدون علم!!

فإذا كان هذا يلزم الباحث ـ البحث والتتبع واستفراغ الجهد ـ فلا شك أن من ذكر له طرق الحديث وأسانيده وشواهده وأماكنها في كتب السنة وغيرها، فالأمر في حقه آكد وأوجب؛ لأن الأول قد يعذر؛ لأنه مع بحثه وتحريه لايستبعد عليه عدم الوقوف على بعض طرق الحديث، أما الثاني فما هو عذره؟

وصاحبا «النظرات» للأسف من النوع الثاني، فالشيخ حفظه الله، عرف عنه شدة تحريه في البحث عن طرق الحديث الواحد، وتتبع أسانيده، وشواهده، فعمد هذان إلى ماكتبه الشيخ، ووجها النقد إلى بعض ماذكره الشيخ، وأما البعض الآخر فقد اعتذرا بأنهما لم يقفا على ما وقف عليه الشيخ، ولا أدري لماذا كان النقد، ولماذا كانت النظرات؟ والتقول على حديث رسول الله ﷺ بدون علم، ومع هذا القصور الشديد؟!

وهذه بعض الأمثلة التي تدل على ماذكرنا:

١ ـ قالا في ص ١٣ : «أما الشاهد الذي ذكره الشيخ فيتوقف الحكم عليه على النظر فيما عند المحاملي في «الأمالي» إذ أنه ليس بين أيدينا» أ هـ.

٢ ـ قالا في ص ٢٢ ـ ٢٣ : «أما الشواهد التي عزاها الشيخ إلى ابن عساكر من حديث جابر، فكان ينبغي له إيرادها حتى ننظر فيها لنعلم أهي شاهدة للحديث بطوله أم لبعضه! وماهي صحة أسانيدها» أ هـ.

٣ ـ قالا في ص ٢٣ : «بقي حديث لوين، لكن في سنده من لم نجد له الشيخ ترجمة، فكيف يستشهد به» أ هـ.

تعقيب :

هذا هو اجتهاد أصحابنا يصححون ويضعفون، وليس بحوزتهم الكتب التي رجع إليها الشيخ. ولو أنصفوا وأخلصوا في عملهم، لما توجهوا بالنقد إلى ما بناه الألباني، وإنما توجهوا للبحث عن طرق جديدة، وشواهد أخرى، لم يذكرها الشيخ. فالأصل في الناقد أن يكون عنده زيادة علم ومعرفة لاتوجد عند المنتقد، أما أن يكون الناقد ضعيف الهمة، محدود الإمكانيات، قليل الحيلة، قصير الباع، فهذا مالا يقبل.

وأنت إذا قرأت هذه النظرات لم تجد عندهم شيئاً زائداً على ماذكره الألباني، وإنما يأخذون من كلام الشيخ. وهذا يدل على أن الشيخ لو لم يذكر هذه الأحاديث لما استطاعوا البحث فيها.

وأما بالنسبة للأمثلة التي ذكرناها فقد كانا يلزمهما أحد الأمرين:

الأول: أن لا يتكلما على شيء ليس عندهما فيه علم؛ لأنهما سيسألان عن ذلك ﴿**ولا تقف ماليس لك به علم**﴾ فكان ينبغي حذف الأحاديث المتعلقة بالكتب التي ليست في حوزتهما إلى حين توفر ذلك لهما، أما وقد لم يفعلا ذلك، فكان يلزمهما الأمر.

الثاني: وهو الرجوع إلى هذه الكتب بأي حال من الأحوال، وليس ذلك بالعسير، إلا أنها العجلة والتسرع. فأمالي المحاملي وأحاديث لوين متوفرة عند كثر من طلاب العلم، أو في مكتبات الجامعات والمراكز العلمية. وأما «تاريخ ابن عساكر» فلا أدري أعرفا أن الكتاب يباع منذ سنوات في المكتبات أم لم يعرفا؟!

٣ - العجلة والتسرع مع ادعاء التحقيق والتدقيق.

وهذا الأمر واضح جداً في الرسالة من أولها إلى آخرها.

وكل من قرأها عرف ذلك ولمسه بوضوح. وسنذكر بعض

الأمثلة على مانقول:

الأول: قالا في ص ٩: «أمــا نقــل الشيخ عن البيهقي في «السنن الكبرى» ٥/٣١٦: «روي ذلك من وجهين عن عطاء بن أبي ربــاح، عن ابن عمــر» فهــو نقل خطأ. والموجود: «روي من وجهــين ضعيفــين عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر» فبذلك يسقط قول الألباني أن البيهقي: (يشير بذلك إلى تقوية الحديث) أ هـ.

قلت: لو تأملا ـ أحسن الله عزاءنا فيهما ـ لعرفا أن قول الشيخ: «يشير بذلك إلى تقوية الحديث» لم يسقط، وأنه لايمكن أن توجد العبارة في «السنن» دون قوله «ضعيفين» وأن الشيخ ـ حفظه الله ـ نقلهــا على الــوجه الصواب، ولكن كلمة «ضعيفين» سقطت عند الــطبــع، ولم يُتنبــه إليها، وذلك لأن الحديث إذا ورد من طريقين ضعيفــين، ولم يكن فيهما من اتهم بكذب، فهو الذي يتقوى عند العلماء بل هو الحسن لغيره عند كثير منهم، كما هو مدون في كتب المصطلح.

الثاني: قالا في ص ٢٣: «والحديث الذي عزاه الشيخ لأحمد (٦/٣٣٣) لم نره في المصدر المشار إليه» أ هـ.

قلت: لقــد أوتيا أيضــاً في هذه المــرة، ولكن ليس من قبــل

التحقيق والتدقيق، وإنما من عدمهما. فالحديث موجود في المسند لكن في (٤/٣٣٣) ولما كانت الرواية الأولى للحديث في (٦/١٦) فربما ذهل الشيخ فكتب (٦) مكان (٤) وهذا يحدث لكل إنسان، ولكن من يحقق ويدقق فلا يفوت عليه مثل هذا الشيء.

ولئن كانا في مثل هذه الجزئيات لم يكلفا أنفسهما بالبحث في فهارس مسند أحمد، فهما من باب أولى لم يكلفا أنفسهما بالبحث عن علم زائد على ما كتبه الشيخ، ولئن كان الأمر كذلك فعجزهما عن انتقاد مابناه الألباني لاشك أنه أولى وأولى.

٤ ـ القصور في البحث مع إخفاء الحقائق.

الحق أن هذه النظرات فيها قصور شديد في بحث المسائل التي نوقشت فيها، وفيها أيضاً إخفاء لحقائق علمية، وكالعادة فهذه الأمثلة:

الأول: ذكرا في ص ٣٣ حديث: «ماجلس قوم مجلساً..».

فقالا: «إسناده ضعيف، إذ أن في إسناده صالح بن نبهان مولى التوأمة، ضعفه أكثر أهل العلم، واختلط بأخرة، ورواية سفيان الثوري خاصة عنه ضعيفة، إذ أنه سمع منه بعد الاختلاط... وقد جمع الشيخ ناصر ـ حفظه الله ـ الروايات التي

ذكرها للحديث على سفيان الثوري، عن صالح مولى التوأمة، وليس الأمر كذلك، فهو عند الحاكم (١/ ٤٩٦) من طريق عمارة بن غزية، عن صالح مولى التوأمة» أ هـ.

قلت: ذكر الشيخ من خرج الحديث في «الصحيحة» (١/ ١١٤ - ١١٥) وهم: الترمذي، والحاكم، وإسماعيل القاضي، وابن السني، وأحمد، وأبو نعيم.

وصحيح أن الشيخ حفظه الله جمع هذه الروايات على سفيان، عن صالح ولكنه صحح الحديث على أية حال.

فكان للأخوين اعتراضان:

الأول: أن الحديث سنده ضعيف؛ لأنه من رواية الثوري، عن صالح، وقد سمع منه بعد الاختلاط.

الثاني: أنهما فتشا - أو هكذا زعما - خلف الشيخ، فوجدا أن هذه الروايات ليست كلها من طريق الثوري، ودللا على ذلك بأن رواية الحاكم من طريق عمارة بن غزية.

قلت: والقصور وإخفاء الحقائق يتمثل في أنهما لما بحثا خلف الشيخ لم يذكرا كل شيء، فرواية عمارة بن غزية، ليست عند الحاكم

فقط، وإنما عند ابن السني أيضا، فلماذا اقتصرا على الحاكم فقط، أليس هذا من القصور؟

وليعلم أن الحديث عند أحمد (٢/٤٥٣) من طريق ابن أبي ذئب، عن صالح. وعند أحمد أيضا (٢/٤٩٥) من طريق زياد بن سعد، عن صالح[1]

وقد قال ابن أبي مريم: سمعت ابن معين يقول: صالح مولى التوأمة؛ ثقة حجة.

قلت له: إن مالكاً ترك السماع منه؟

فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات، وذلك بعد ماخرف، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاط.

وقال الجوزجاني: تغير أخيرا، فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول؛ لسنه وسماعه القديم عنه، وأما الثوري فجالسه بعد التغير.

وقال ابن عدي: لابأس به، إذا سمعوا منه قديما مثل ابن أبي ذئب، وابن جريج، وزياد بن سعد، وغيرهم.

---

(١) وهذان الموضعان مذكوران في تخريج الشيخ حفظه الله للحديث.

أقـول: فهـذه النقـول تدل على صحـة الحـديث من هذين الـطريقـين: طريق ابن أبي ذئب، وطـريق زياد بن سعد، ولكن السؤال الآن: لماذا لم يذكرا ذلك؟
أليس هذا من إخفاء الحقائق؟

الثاني: قالا في ص ٤٦: قول الشيخ «أما أبو حازم فهو سلمان الأشجعي، أو سلمة بن دينار الأعرج. وهو الأرجح وكلاهما تابعي، والثاني متأخر الوفاة، مات سنة ١٤٠».

فهذا خطأ ماكان للشيخ أن يقع فيه لاختلاف الطبقة، فسلمان الأشجعي يروي عن أبي هريرة، وسلمة بن دينار يروي عن سهل بن سعد.

والصواب أنه محمد بن خازم اتضح ذلك من ترجمة سهل بن محمد في «الثقات» لابن حبان ٦/٤٠٦. أ هـ.

قلت: ولقد بلغ إخفاء الحقائق بصاحبي «النظرات» - أحسن الله عزاءنا فيهما - مبلغاً خطيراً، ويتضح ذلك بالنقل الصحيح عن الشيخ حفظه الله.

فقد قال الشيخ - حفظه الله - عقب الكلام الذي نقلاه عنه:

«ثم رأيت الحديث في «زوائد ابن حبان» إلا أنه وقع فيه «أبو

خازم» بالخاء المعجمة، عن سهل بن محمد بن أبي حثمة» مكان «سهل بن أبي حثمة» وسهل بن محمد بن أبي حثمة لم أجد له ترجمة، ولعله في «ثقات ابن حبان». أ هـ.

أقول: وهذا الكلام يدل على أنه صادر عن إمام، كبير الشأن، غزير العلم، قد تمكن من هذا العلم تمكناً عجيباً.

وهكذا أخفى هذان كلام الشيخ السابق، ثم ذهبا بواسطة كلامه إلى «ثقات» ابن حبان، فوجدا فيه ترجمة لسهل بن محمد بن أبي حثمة، كما توقع ذلك العلامة الإمام الألباني، وهناك حلت كل مشاكل الإسناد، فقد عرفا أن في الإسناد تحريفاً، قد وقع في «زوائد» ابن ماجة، و «زوائد» ابن حبان؛ إذ قال ابن حبان في «الثقات»: روى عنه أبو معاوية الضرير.

وبذلك عرف أن «أبو حازم» أو «أبو خازم» تحريف صوابه: «ابن خازم» وهو: محمد بن خازم؛ أبو معاوية الضرير. وقد وقع في سند ابن حبان في «صحيحه» (٦/٤٠٣١/١٣٩) «محمد بن خازم».

والأمر لا يحتاج إلى تعليق، إلا أنني لا أدري هنا لماذا تلح عليّ كلمة الخليفة العباسي المأمون:

«لا نزهة ألذ من النظر في عقول الرجال».

٥ ـ سرقة كلام الشيخ، ونسبته إلى بنات أفكارهما.

وقد حدث من هذا الكثير والكثير، لدرجة تشعر من يقرأ «النظرات» ويقرأ كلام الشيخ بالخجل للمذكورين، وهذه بعض الأمثلة.

١ ـ قالا في ص ١٢: «فيه علتان: ١ ـ بشير الخراساني قال فيه ابن عدي: غير مشهور، في حديثه بعض النكرة، أما الذهبي فقد قال: «منكر الحديث ولم يترك»».

قلت: وهذا نص كلام شيخنا، فقد قال حفظه الله:

«أخرجه ابن عدي في ترجمة بشير هذا من «الكامل» وقال: «وهو غير معروف في حديثه بعض النكرة» وقال الذهبي: «ولم يترك» أهـ.

٢ ـ قالا في ص ٣٠: «إسناده ضعيف إذ أن فيه أبا الزبير محمد بن مسلم المكي وهو مدلس وقد عنعن».

قلت: وهذا نص كلام شيخنا حفظه الله، إذ قال:

«فإن أبا الزبير إنما احتج به مسلم فقط، ولكنه مدلس وقد عنعنه».

وقالا أيضا في ص ٣٠ : «فيه علتان : الأولى : الانقطاع بين عمرو وجده ابن عمرو. الثانية : الوقف، فهو موقوف من كلام عبد الله بن عمرو بن العاص».

قلت : وهذا أيضا نص كلام شيخنا حفظه الله، إذ قال :

«منقطع بين عمرو وجده ابن عمرو، وهو وإن كان موقوفا فله حكم المرفوع».

٣ ـ قالا في ص ٣٦ : «اختلف في الراوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقيل. إسحاق، وقيل : إسحاق مولى عبدالله بن الحارث، وقيل : أبو إسحاق. وقيل إسحاق بن عبدالله بن الحارث».

قلت : وكل هذا نقل من كلام شيخنا، إذ قال حفظه الله :

«عن أبي إسحاق به، وقال أحمد : عن إسحاق. وقال الحاكم : عن إسحاق بن عبدالله بن الحارث. قلت ـ القائل : العلامة الألباني ـ : وفي كل ذلك نظر، فإن إسحاق هذا إن كان بن عبدالله بن الحارث كما وقع لدى الحاكم «ثقة» روى عنه جماعة، وإن كان أبا إسحاق مولى الحارث فلا يعرف، كما قال الذهبي، وإن كان إسحاق غير منسوب فلم أعرفه» أ هـ.

أقول: غير ذلك الكثير مما أخذاه ونسباه إلى بنات أفكارهما، وأنا أوصيهما بتقوى الله عز وجل، وليعرفا أن بركة العلم أن ينسب كل قول إلى صاحبه.

كما أنصح كل قاريء كريم وقع على رسالة «النظرات» أن لا يقرأها منفردة، وإنما يقرأها بجانب «السلسلة الصحيحة» وسيعرف أين الحق بنفسه.

وقفات عند بعض المسائل

١ - بالنسبة لأحكامهماعلى الرجال .

لما كانا قد نصا على عدم تقليد أحد[١] في الحكم على الرجال ، استبشرنا بهذا الشيء ؛ لأننا نعرف أنه لايصدر إلا من متمكن في هذا العلم ، ولكن عند التحقيق والتدقيق يتبين لك أن الدعاوى كثيرة ، وعندي بعض الأمثلة ، أذكر منها :

الأول : سهل بن معاذ :

لقد ذهبا إلى تضعيف حديث : «اركبوا هذه الدواب سالمة . . . » ص ١٤ فقالا : «ضعيف الإسناد ، إذ أن سهل بن معاذ قد ضعفه يحيى بن معين ، ووثقه العجلي ، ومعلوم أن تضعيف يحيى بن معين مقدم على توثيق العجلي ، ويؤيد ما قلناه أن الإمام الذهبي قد ذكر سهل بن معاذ في كتابه «المغني في الضعفاء» وقال : ضعفه ابن معين ولم يترك» أ هـ .

---

(١) وقد تبين ما في هذا من الادعاء .

قلت: ولا يكفي للبحث في أحوال رجال الرجوع إلى إمام واحد من أئمة الجرح والتعديل، واعتماد قوله مباشرة، وإنما هناك قواعد ينبغي على الباحث في كتب الرجال أن يراعيها، فيعرف مخارج الألفاظ ومعانيها، ومنازل الأئمة وأقدارهم، وغير ذلك مما يحتاج إليه عند ترجيح قول على قول.

ونحن إذا جئنا لنطبق هذه القواعد، فسنجد أن الذهبي قسم أئمة الجرح والتعديل إلى أقسام، فقال: «منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بنوا جذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً، فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل جرحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول ابن معين فيه مثلاً: هو ضعيف. ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون» أ هـ.

وبعد هذا اتجه بحثنا إلى من وافق ابن معين على تضعيفه، فما وجدنا غير ابن حبان قدوردت عنه عبارتان نذكرهما.

فقال في «المجروحين» ١ /٣٤٣:

«منكر الحديث جدا. فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان. فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة. وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ زبان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء».

قلت: لاشك أن هذا جرح. لكن لم يقطع ابن حبان أكان سبب الضعف من سهل أم من الراوي عنه. وهو زبان. فاحتجنا إلى مرجح، ووجدناه عند ابن حبان نفسه.

فقال في «الثقات» ٤/٣٢١:

«لايعتبر بحديثه ماكان من رواية زبان بن فائد عنه».

وبهذا النص عرف أن الآفة من زبان الراوي عن سهل.

ويتضح هذا أكثر بالرجوع إلى ترجمة زبان بن فائد، فقد ضعفوه مع صلاحه وعبادته.

ثم بحثنا هل وثقه أحد غير ذكر ابن حبان له في «الثقات» فوجدنا العجلي قد أدخله في ثقاته رقم (٦٣٤) وقال:

«مصري، تابعي، ثقة».

ثم نقل مغلطاي في «إكماله» ذكر ابن خلفون[1] له في الثقات.

---

(١) هو الإمام محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون. كان بصيرا بصناعة الحديث، متفننا، حافظا للرجال والأسانيد، توفي سنة (٦٣٦هـ).

فمن كان حاله هكذا فلا أقل معين من المتشددين، ثم جرحه قد فسر في كلام ابن حبان، مع توثيق من وثقه ممن ذكرنا، ولذلك قال الذهبي في «المغني»:

«ضعفه ابن معين، ولم يترك».

فلا يفهم من هذه الكلمة أن الرجال ضعيف إذ لايكون لقول الذهبي: «ولم يترك» معنى حينئذ، إلا أن يقولا بأن كل من أدخله الذهبي في «المغني» فهو من الضعفاء، وعندئذ نقول لهما: ارجعا إلى مقدمة الكتاب.

وأصرح من ذلك قول الحافظ في «التقريب»: لابأس به، إلا في روايات زبان عنه.

والخلاصة أن سهل بن معاذ حسن الحديث، وما أبعد من صحح له إذا لم يكن ذلك من رواية زبان عنه. والله أعلم.

وهما - والحمد لله - قد رجعا إلى ماقررت هنا، مستخلصا ذلك من أقوال أهل العلم، ولكن يبدو أنهما نسيا ما قرراه [راجع النظرات: ٣٠ - ٣١].

الثاني: عبد الله بن محمد بن عقيـــل.

فقد قالا عنه: «ضعيف على الأرجح» ثم سودا القرطاس بذكر كلام

أئمة الجرح والتعديل فيه، إلى أن قالا:

«فإذا ضبطت قواعد الجرح والتعديل، وعرفت مخارج الألفاظ عندهم، وتباين أقدارهم، وتفاوتهم في التشدد والتساهل، علمت أن الرجل لا يحتج به، وإنما يعتبر به فقط، فحديثه ضعيف إن لم يتابع. والله أعلم.

قلت: وقد طبقنا هذه القواعد، فعرفنا أن الرجل «حسن الحديث» وهذا اختيار الذهبي، وهو من هو، إذ قال في «الميزان»:

«حديثه في مرتبة الحسن».

وكل منصف - يعرف أن هذا هو الصواب في الرجل، لكنها العجلة، والتسرع، وعدم فهم كلام الأئمة.

٢ - بالنسبة لشرط الشيخين، أو شرط أحدهما.

أوردا كلمة الحافظ الحاكم في مقدمة «المستدرك»:

«وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، ...، وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان».

ثم نقلا ما فهمه ابن دقيق العيد، وابن الصلاح، والذهبي من

كلمة «بمثلها» وكذلك ما فهمه الحافظ العراقي.

ثم قالا: «والذي يظهر أن الشيخ - حفظه الله - ينظر في رجال الإسناد، فإن كانوا من رجال مسلم قال: على شرط مسلم... وهكذا. ولكننا لا نرى هذا كافيا.

ثم نقلا قول الحافظ ابن حجر:

«وأدق من هذا أن يرويا عن أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم، فيجيء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم من الكتابين أو أحدهما، فنسبته إلى من خرج له غلط، كأن يقال: هشيم، عن الزهري. كل من هشيم والزهري أخرجا له، فهو على شرطهما فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما، لأنهما إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهري؛ فإنه ضعف فيه لأنه كان دخل عليه، فأخذ عنه عشرين حديثا، فلقيه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكان ثم ريح شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها. وكذا همام ضعيف في ابن جريج، مع أن كلا منهما أخرجا له، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئا، فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه، ولو في موضع من كتابه، وكذا قال ابن الصلاح في شرح

مسلم: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في «صحيحه» بأنه من شرط الصحيح، فقد غفل وأخطأ، بل متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد». أ هـ.

قلت: وكلام الحافظ كلام جميل، فمن لم يراعه وقع في مزلق خطير. فالحكم لاسناد بأنه على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، لايكون إلا إذا كان رجال الإسناد ممن احتج بهم الشيخان أو أحدهما، وليس ممن خرجا له استشهاداً، أو متابعة، أو تعليقاً، ولا ممن هو موصوف بتدليس، أو تخليط؛ لأنهما ينتقيان من حديث من تكلم فيه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلاً، ومن حديث المدلس ماصرح فيه بالسماع أو ما تحقق فيه أنه سمعه من شيخه، ومن حديث المختلط مارواه الثقة عنه قبل اختلاطه.

وهذا هو المراد من كلمة الحافظ «فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه، ولو في موضع من كتابه، وكذا قال ابن الصلاح: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في «صحيحه» بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد».

فالقيود السابقة التي ذكرناها، والتي ذكرها الحافظ في كلامه السابق،

هي المقصودة بكلمته وبكلمة ابن الصلاح.

ولذلك يتبين أن قولهما بأن الشيخ ينظر في رجال الإسناد، فإن كانوا من رجال مسلم قال: على شرط مسلم.... وهكذا.

فهذا والله كلام باطل، فهل وجدا مثالاً واحداً، قال فيه الشيخ مثلاً: على شرطهما أو شرط واحد منهما مع وجود العلل السابق ذكرها كأن يكون من رواية رجل ضعيف في شيخه كسفيان بن حسين عن الزهري مثلاً، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد، ولكن لم يحتجا بسفيان عن الزهري لضعفه فيه، أو كأن يكون بعض رجال الإسناد احتج به مسلم والبعض الآخر احتج به البخاري كرواية: سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس. أو وجدا مثلاً للشيخ تصحيحاً على شرطهما أو شرط واحد منهما للمدلسين بدون التصريح بالسماع، أو للمختلطين من غير رواية الثقات عنهم قبل الاختلاط... الخ.

فإن الأحاديث التي تنتفي في أسانيدها مثل هذه العلل هي التي توصف بأنها على شرطهما.

أما أن يفهم المذكوران من كلمة الحافظ أو ابن الصلاح أنهما يشترطان للحكم على إسناد ما بأنه على شرط الشيخين، أو على شرط واحد منهما أن يكون هذا السند من أوله إلى منتهاه قد ورد في

صحيحيهما أو في أحدهما، فهذا مالم يقل به أحد، ولا يفهم من كلام ابن الصلاح، ولا من كلام الحافظ.

وبناءً على الفهم الخاطيء للمذكورين، فقد نظرا في سند الحديث، فوجداه من طريق أبي معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة.

ثم ذهبا إلى تحفة الأشراف، ونظرا في مسند حذيفة منها، فلما لم يجدا حديثا بهذا السند قالا: «وهذا السند الذي بين أيدينا لم يخرج مسلم سنداً مشابهاً (!) له».

قلت: فكان ماذا؟!
فإن الحديث قد يرد بنفس السند الذي أخرجه مسلم، ولا نحكم بأنه على شرطه، وتوضيح ذلك مايقوله الحافظ:

«أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مالم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ماخرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به».

قلت: فعلم بذلك أن الشرط هو أن يكون الرجال هم نفس الرجال، مع انتفاء العلل التي ذكرناها سابقاً، لا أن يكون نفس السند.

والسند الذي حكم عليه شيخنا بأنه: على شرط مسلم هو كذلك، فليس فيه مدلس، ولا مختلط، ولا من هو استصغر في شيخه، أو ضعف فيه، ولا من أخرج له في الشواهد والمتابعات... الخ.

ومسلم قد احتج بهذا السند على سبيل الاجتماع، وليس على سبيل الانفراد، فقد أخرج رواية أبي معاوية، عن أبي مالك كما في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٧٠٩) وأخرج رواية أبي مالك، عن ربعي كما في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٦٩) وأخرج رواية ربعي، عن حذيفة كما في «تهذيب الكمال» (٥٥١٩).

وبهذا يتبين صحة كلام شيخنا، وقوته، مع بيان ما في «النظرات» من قصور في فهم كلام العلماء، والتسرع في إطلاق الأحكام.

وبعد: فليس كل ما عندي ذكرته هنا، وذلك لأني لم أرد هذا ابتداءً ولم أقصده، وإنما أردت تنبيه الناس حتى لا يغتروا بكل ناعق، وأيضاً نصيحة للمذكورين بالتريث في إصدار باقي الأجزاء، وهي دعوة لهما أيضاً بالاهتمام بما ينفعهما، والعودة إلى ما كتبا فينقحانه، قبل أن يجرا بذيول الناس بالباطل، فيجر الناس بذيولهما وأرجلهما بالحق.

٣ ـ **بالنسبة لحديث: «يدرس الإسلام. . . . .».**

من المعروف أن هذا الحديث قد صححه الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ ولكن أصحابنا قد أعلوا الحديث بأبي معاوية كما في «النظرات» ص ٣٨.

أقول: فقد اتصلت بالشيخ ـ حفظه الله ـ وعندما سألته عن هذا الحديث، أجاب ـ حفظه الله ـ بكلام طويل خاصة حول أبي معاوية، إلا أنني أقتصر على نقل جزء يسير من كلام الشيخ؛ لأن فيه مفاجأة للجميع، فقد قال حفظه الله:

«لو كان الأمر بالتمني ـ وليس كذلك كما تعلم ـ لتمنيت أن يتاح لي إعادة طبع المجلد الأول من سلسلة الأحاديث الصحيحة، لينكشف لك فعل هؤلاء الصبيان، المتعلقين بهذا العلم؛ لأنني وجدت هناك متابعاً قوياً لأبي معاوية» أ هـ.

تنويه

من الأمـانـة أن أذكـر أنـه نمى إلى علمي أن أحـد مؤلفي «النظرات» وهو الأخ / خالد المؤذن، غير راضٍ عن طباعة الرسالة.

أقـول: سواء صح هذا أم لم يصـح[1]، فالأمر ليس له كبير تأثير، والأخ خالد قد أصدر من قبل كتاب «إقامة البرهان على (!) ضعف حديث: استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان. وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني» راجعه، وقدم له الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (!).

قلت: وهـذا الكتـاب لا يختلف من النـاحية العلمية عن «النظرات»، ولأني لم أحرص في هذه الرسالة على التوسع والتتبع، فسأذكر هنا مثالاً واحداً.

فقـد جاء في الكتـاب المذكور ص ١٥٧: «تضعيف حديث جابر: أنت ومالك لأبيك» ثم ذكر الروايات وأعلها.

أقول: ولي ملاحظات على ماذكر.

أولاً: الحديث لم يخرجه الشيخ في «الإرواء» ٣/٣٢٣ عن جابر

---

(١) والشك في هذا كبير، فقد زكاها في «إقامة البرهان» ص ١٦٨.

فقط، وإنما خرج أحاديث صحابة آخرين وهم:

١ ـ عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

٢ ـ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٣ ـ عائشة رضي الله عنها.

٤ ـ سمرة بن جندب رضي الله عنه.

٥ ـ عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

٦ ـ أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

٧ ـ أنس بن مالك رضي الله عنه.

٨ ـ عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فلم يذكر صاحبنا أن الشيخ ـ حفظه الله ـ خرج أحاديث كل هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم!! ولا أدري كتمان مثل هذا الأمر، ماذا يسمى؟

ثانياً: ولما قال الشيخ عن الطريق الأولى:

«وهذا سند صحيح، ورجاله ثقات، على شرط البخاري».

قال المذكور: اما قوله «على شرط البخاري» فلا. وذلك لأن البخاري وإن أخرج لكل راو من أفراد هذا السند في «الصحيح» إلا أنه لم يخرج لهم مجتمعين على هذا النسق. فلا يكون السند على شرطه.

قلت: ويجاب عن هذه الدعوى بما سبق تحت رقم (٢) من وقفات عند بعض المسائل.

ثالثاً: لما . قال الشيخ: «وفي خلاصة البدر المنير» ق ١٢٣/٢ عن البزار أنه: صحيح.

وقال المنذري: إسناده ثقات. وصححه عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» ق ١٧٠/٢. أهـ.

فما كان من صاحبنا إلا أن نفى هذا الكلام، وسواء أصاب أم أخطأ، فالذي قام به ينافي الأمانة العلمية، والبحث العلمي، لأنه لم يطلع على شيء من الكتب التي ذكرها الشيخ[1] فرد تصحيح البزار لأن ابن التركماني لم ينقله (!) وأما المنذري فإنه عنده قصد طريقا آخر، لأنه بزعمه في هذه الطريق من لم يوثقه أحد، وأما كتاب عبدالحق «الأحكام» فهو ليس بين يديه لينظر فيه[1]، ثم على أية حال فلا حجة في قول عبدالحق عنده!!

أقول: والله ماهكذا يكون التحقيق العلمي

رابعاً: زعم صاحبنا ـ وما أكثر زعمه ـ أن عمرو بن أبي قيس لم يقل أحد أنه «ثقة».

---

(١) ومن قبل لم ينظر في الخلاصة.

قلت: بل نص شيخ المحدثين وإمامهم على توثيقه.

قال الجنيد: عن ابن معين؛ هو ـ أي: عبد الرحمن الدشتكي ـ وعمر بن أبي قيس: لابأس بهما.

قلت: ثقتان؟

قال: ثقتان.

أقول: وللأسف فهذا النص من ابن معين لايوجد في كتاب مخطوط مثلاً، وإنما يوجد في كتاب يعرفه ويرجع إليه عوام الطلاب، وهو «تهذيب التهذيب» ٦/٢٠٧.

وهو أيضاً في «سؤالات ابن الجنيد» رقم (٢١٠).

وأخيراً: هذا مثال واحد، والمقام لا يتسع لأكثر منه، فكيف لو ناقشناه في الدعاوى العريضة التي ذكرها في كتابه، ولخصها على غلاف الكتاب!!

ألا فليتريث هؤلاء وأمثالهم، وليقبلوا على طلب العلم الذي هو أفيد لهم، خاصة في المرحلة التي هم فيها، هدانا الله وإياهم، ووفقنا جميعاً إلى الصواب.

وهذا آخر ما أردت تدوينه في هذا المختصر
والله المسئول أن يجعله خالصاً، وأن
يتجاوز عن زللي وخطئي

وكتب حامداً ومصليًّاً

سمير بن أمين الزهيري

٢ من ذي الحجة ١٤١١هـ
١٤ - يونيه ١٩٩١م

الفهـــرس